الأنباء
الاربعاء 21 يناير 2015

أكد أنه لن يسمح لأي شخص برفع السلاح في وجه المصريين

السيسي: مصر تدفع ثمن استقرار العالم

صورة تلفزيونية للرئيس المصري عبدالفتاح السيسي اثناء إلقاء كلمته في الاحتفالية بعيد الشرطة وبجواره أبناء شهداء الشرطة

القاهرة ـ وكالات: قال الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي إن بلاده «تدفع ثمن استقرار المنطقة بالكامل وليس فقط المنطقة العربية وبل ثمن استقرار أوروبا كذلك والعالم».

وشدد السيسي في كلمة خلال احتفالية بعيد الشرطة المصرية أمس على أن مصر ستنتصر في حربها ضد «الإرهاب» وأنه «لولاها لكان للمنطقة شأن آخر».

وأكد أنه لن يسمح «لأي شخص برفع السلاح في وجه المصريين» مضيفا أن مصر «حذرت العالم» من عواقب الإرهاب وكانت في طليعة من تصدوا لمحاصرته وتجفيف منابعه «ولم تكتف بذلك بل نادت» بأن يكون للمجتمع الدولي وقفته في مواجهة هذا الخطر الكامن الذي صار يهدد كل طموحات شعوب العالم وتطلعاتها لتحقيق الأمن والسلام والاستقرار والتنمية.

وأوضح أن الإرهاب تفاقم في الأعوام القليلة الماضية وصار يمثل ظاهرة عالمية تبث مخاطرها وتنشر الدعاوى المغلوطة لتكفير المجتمعات وتستهدف ترويع الآمنين والإخلال بالسلام الاجتماعي.

لافتا إلى أن التعامل مع العناصر الإرهابية يتم وفق القانون، وأن كل من يتم إلقاء القبض عليه والتحقيق معهم في العمليات الإرهابية، يتم وفق أحكام القانون، لأن مصر دولة عريقة جدا عمرها 7 آلاف سنة تحترم نفسها وتحترم أهلها.

وأضاف السيسي أننا نسعى لأن تكون مصر دولة قانون ودولة مؤسسات لمصر والمصريين، مشيرا إلى أبناء الشهداء: «كان لازم ولادي دول يبقوا جنبي عشان أتشرف بيهم وعشان يسندوني هم ساندني دولوقتي» ـ على حد وصفه، ودعا الرئيس عبد الفتاح السيسي، أبناء شهداء الشرطة إلى الوقوف بجانبه أثناء إلقاء كلمته.

وأشار إلى أن ما تشهده منطقة سيناء من عمليات عسكرية وأمنية تستهدف إقرار الأمن والنظام يعد عملا من «أعمال السيادة وحق من حقوق الدولة المصرية».

وأوضح أن مواجهة «الإرهاب» في سيناء أمر لا ينتهي بسرعة «وأن مجابهته لا تتم فقط بالجيش والشرطة وأن مواجهة العمليات الإجرامية والفكر البغيض لن تتم فقط من خلال المواجهة الأمنية ولكنها حركة مجتمع بالكامل لمواجهة هذا الفكر في سيناء وغيرها».

وأكد أن من رفعوا السلاح في سيناء 208 أشخاص خلال عام، مضيفا أن ما يحدث في سيناء فكر إجرامي بغيض ودورنا جميعا كمجتمع يجابهه هذا الفكر في سيناء وغيرها وليس بالأمن والجيش والعمليات العسكرية ونحن حريصون على ألا يسقط أبرياء.

وقال السيسي إن مصر تمر بظروف استثنائية تسببت في وقوع بعض التجاوزات «المرفوضة» مشددا على عدم السماح باستمرارها.

وأكد أن تثبيت دعائم الدولة المصرية وتعزيز أمنها القومي وتعظيم قدراتها الاقتصادية وتعزيزها يعد الأولوية القصوى التي يتعين «أن تكون إرادتنا الوطنية وتضبط تحركاتنا السياسية نحو الطريق الصحيح الذي يحقق طموحات وتطلعات الشعب المصري نحو السلام والتنمية».

وحول التظاهر قال الرئيس المصري، إن إحدى وسائل الإعلام وجهت سؤالا له حول الديموقراطية في مصر، ورد عليها قائلا: «فقلت مصر فيها 90 مليون لن يوافقوا على العيش في ظل المظاهرات، المظاهرات ليست مرفوضة ولكن التظاهر له مكانة مقدرة».. وتابع: «اللي عايز يتظاهر يتظاهر بس أوعى تضيعنا معاك».

وأضاف السيسي، أن مصر فقدت ما يقرب 40 مليار دولار بعد توقف السياحة، لافتا إلى أن «المصري اللي بيطالب بحقوقه أوعى تضيعنا معاك، أنا بقول الكلام ده عشان نعرف يعني إيه دولة ولازم نشد على إيد بعض مش نضرب على إيد بعض، فيه حاجات ممكن تبقى مقبولة وأشياء تضيع البلد».

الرئيس المصري: الإمارات بقيادة خليفة تنتهج الحكمة والاعتدال مع الجميع

أبوظبي ـ أ.ش.أ: أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ان دولة الامارات العربية المتحدة بقياد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد تنتهج سياسة الحكمة والاعتدال في علاقاتها مع الجميع. وقال الرئيس السيسي ـ الذي اختتم زيارة للامارات استمرت يومين في حوار مع صحيفة الاتحاد الاماراتية «ان قوة الروابط الاماراتية ـ المصرية نابع من أواصر الود بين الشعبين»، وأكد الرئيس السيسي أن العلاقات الاماراتية ـ المصرية قديمة وعريقة منذ عقود ويجب ان نعترف بأن قادة الامارات منذ عهد المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الى هذا اليوم بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، والفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة يتميزون بالاعتدال والحكمة في العلاقات مع الجميع حتى مع من يختلفون معه، لذا فانه من السهل أن يتم التواصل والعمل بنجاح شامل وجامع مع «الاتحاد»، ان ما يميز العلاقات بين الامارات ومصر أواصر الود المتبادل بين الشعبين الشقيقين، وهذا ما يجعل علاقات البلدين قوية وراسخة.

وحول آفاق حل الأزمة السورية ورؤية مصر في هذا الشأن قال الرئيس السيسي ان لدى مصر ثوابت لا تحيد عنها، وهي أن نحافظ على بلداننا وعلى الأمن القومي العربي ومن المهم جدا بالنسبة لمصر أن نحافظ على أمن ووحدة سورية وألا نسمح بأي انقسام أو تقسيم لهذا الجزء المهم من جسد الأمة العربية.

وعن امكانية أن يكون الرئيس السوري بشار الأسد جزءا من الحل السياسي قال الرئيس السيسي انه اذا تم الاتفاق والتوافق بين جميع الأطراف، وقال الرئيس السيسي ان رؤية مصر للوضع الليبي لا تختلف كثيرا عن رؤيتها للوضع السوري فأمن الشعب الليبي هو الأهم ووحدة ليبيا وعدم تقسيمها هو ما يهمنا ويهم جميع العرب.

القضاء يرفض دعوى تطالب بتأجيل الانتخابات البرلمانية ويقرر إخضاع المرشحين للكشف طبي

القاهرة ـ أ.ش.أ: قضت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في جلستها المنعقدة امس، بعدم قبول الدعوى القضائية المطالبة بوقف البدء في إجراءات انتخابات مجلس النواب المقرر إجراؤها ابتداء من 21 مارس المقبل، وذلك لانتفاء القرار الإداري.

صدر الحكم برئاسة المستشار يحيى دكروري نائب رئيس مجلس الدولة، وعضوية المستشارين عبد المجيد المقن وسامي درويش نائبي رئيس مجلس الدولة.

كان مقيم الدعوى قد طالب بتأجيل إجراء الانتخابات لمدة عام واحد، بدعوى أن الظروف الأمنية غير مؤاتية لإجرائها في التوقيت الحالي. وقالت المحكمة في حيثيات «أسباب» حكمها إنه لا يوجد ثمة دليل يقطع بأن ثمة ظروفا قهرية تحول دون اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال سلطات الدولة الثلاث من خلال إجراء انتخابات مجلس النواب، خاصة أن الدستور أوجب سرعة البدء في اتخاذ هذه الإجراءات لتحقيق الأهداف السامية التي قامت من أجلها ثورتا 25 يناير و30 يونيو.

الى ذلك، القاهرة ـ وكالات: قضت محكمة القضاء الإداري في مصر برئاسة المستشار يحيى الدكروري، بقبول الدعوى المقامة من النائب البرلماني السابق عمر هريدي، والتي يطالب فيها بتوقيع الكشف الطبي على المرشحين لانتخابات مجلس النواب المقبلة.

وألزمت المحكمة المرشحين بتقديم الكشف الطبي الذي يثبت قواهم العقلية، ووقف تنفيذ قرار اللجنة العليا بالامتناع عن إلزام المرشحين بتوقيع الكشف الطبي، وتنفيذ الحكم بدون إعلان.

وقال عمر هريدي مقدم الدعوى إن الهدف من دعواه هو تنظيف المجلس من النواب المسيئين إليه، وتفاديا لترشح المدمنين والمختلين عقليا من أصحاب الحالات المستعصية التي لا تصلح للمجلس، مضيفا أن هناك 123 برلمانا في العالم يطلبون شهادة الكشف الطبي من المرشح.

وذكر أن الهدف من الدعوى هو منع نواب الكيف والمخدرات من التسلل للبرلمان القادم، موضحا أنه لاحظ خلال البرلمانات السابقة دخول نواب أساء بعضهم للبرلمان المصري.

واضاف أنه كان يشغل عضوية لجنة القيم في برلمان عام 2005 ـ2010، وخلال عمله باللجنة اكتشف تقدم 60 نائبا من المجلس للسفر مع بعثة الحج، وبعد توقيع الكشف عليهم ثبت أن 28 منهم وكانوا من نواب الحزب الحاكم والمعارضة يتعاطون مواد مخدرة.

وأكد هريدي أن اللجنة العليا للانتخابات قررت توقيع الكشف الطبي على متحدي الإعاقة الذين ينوون خوض الانتخابات لضمان التأكد من خلوهم من الأمراض التي تعوقهم عن تأدية مهامهم البرلمانية.

وافاد بأن القرار تضمن تولي الإدارة العامة للمجالس الطبية المتخصصة بوزارة الصحة، توقيع الكشف الطبي البدني والذهني على طالبي الترشح لعضوية مجلس النواب، وإعداد تقرير طبي يتضمن ما إذا كان طالب الترشح يعاني من إعاقة وماهيتها، وما إذا كانت تلك الإعاقة تمنعه من القيام بمباشرة حقوقه المدنية والسياسية من عدمه.

واوضح أن مبدأ المساواة والمعاملة بالمثل يتطلب أن يتم توقيع الكشف الطبي على الأصحاء ايضا لضمان وجود برلمان خال من نواب يعانون مشاكل صحية ويشكلون عبئا عليه.

«النور»: لن نشارك في أي مظاهرات في ذكرى ثورة 25 يناير

وكالات: قال أحمد القطان، عضو الهيئة العليا لحزب النور، إن الحزب لن يشارك في أي مظاهرات سيتم الدعوة لها في ذكرى ثورة 25 يناير، مشيرا إلى أن الحزب رفض الحشد والحشد المضاد.

واضاف القطان بحسب «اليوم السابع» أن المكتب الرئاسي لحزب النور اجتمع، لبحث اعتماد باقي أسماء المرشحين والوقوف على البرنامج الانتخابي للحزب في شكله النهائي، تمهيدا للإعلان عن مرشحي الحزب تزامنا مع فتح باب الترشح للانتخابات البرلمانية.

وكان الدكتور شعبان عبدالعليم، عضو المكتب الرئاسي لحزب النور، قد قال «إن الحزب انتهى بشكل رسمي من البرنامج الانتخابي، بعد أن انتهت اللجنة المكلفة بإعداد البرنامج المتعلق بالحزب في الانتخابات البرلمانية من وضع الخطوط العريضة وبنود البرنامج»، موضحا أن الحزب سيعلن عن برنامجه الانتخابي بعد إعلان اللجنة العليا للانتخابات البرلمانية فتح باب الترشح، وكذلك فتح باب الدعاية الانتخابية، لافتا إلى أن هناك برنامجا عاما للحزب، بجانب برنامج انتخابي لكل مرشح.

مخزن متفجرات تحت الأرض لـ «بيت المقدس» وأعلام لـ «داعش»

القاهرة ـ العربية.نت: كشف مصدر أمني في شمال سيناء أن قوات الجيش المصري تمكنت أمس الأول من ضبط مخزن تحت الأرض تابع لتنظيم «أنصار بيت المقدس» جنوبي مدينة رفح، وعثر بداخله على 350 كيلو من مادة «تي ان تي» شديدة الانفجار، و35 عمود تفجير «باكاليت»، و6 دوائر كهربائية و3 لفافات لأسلاك كهربائية، تستخدم في صنع المتفجرات.

وأضاف المصدر الأمني أن قوات الصاعقة مدعومة بعناصر من مكافحة الإرهاب، تمكنت خلال حملة مداهمات لمنطقة زراعات الخوخ جنوب رفح، تطل على الحدود الإسرائيلية، من العثور على 9 خنادق خرسانية تحت الأرض، وبداخلها مولدات كهربائية، وأطعمة، وخرائط لأماكن عسكرية، وأعلام خاصة بتنظيم «داعش» الإرهابي.

كما أكد أن عناصر «بيت المقدس» تستخدم تلك الخنادق الخرسانية للتخفي والاختباء عن قوات الجيش خلال حملات المداهمات، كما تستعملها كنقطة انطلاقة لعملياتهم الإرهابية. وكشف أن القوات الأمنية قامت بزرع 9 عبوات ناسفة بالخنادق التسعة ودمرتها عن بعد.

السلطات المصرية تفتح معبر رفح

غزة ـ الأناضول: فتحت السلطات المصرية امس معبر رفح البري في كلا الاتجاهين لسفر الحالات الإنسانية في قطاع غزة وعودة العالقين في الجانب المصري. وقال ماهر أبو صبحة، مدير دائرة المعابر في غزة، ان العشرات من الحالات الإنسانية غادرت القطاع بالتزامن مع تدفق العالقين في الجانب المصري. وكانت السلطات المصرية، قد أبلغت الجانب الفلسطيني أول من أمس رسميا بفتح المعبر لثلاثة أيام متتالية (ابتداء من امس وحتى الخميس) في كلا الاتجاهين. وقالت السفارة الفلسطينية، في القاهرة، في بيان لها، ان قرار فتح المعبر جاء استجابة لطلب الرئيس الفلسطيني محمود عباس عقب زيارته الأخيرة الى مصر. وكانت السلطات المصرية قد فتحت معبر رفح البري، في 21 ديسمبر الماضي، لمدة ثلاثة أيام لسفر أصحاب الحالات الإنسانية.

جامعة القاهرة تؤسس بيت خبرة يضم علماء مصريين بالخارج والداخل

القاهرة ـ أ.ش.أ: قررت جامعة القاهرة تشكيل لجنة من علماء مصريين بالخارج والداخل ليكونوا نواة لبيت الخبرة بالجامعة، بهدف الدفع بالأفكار التي تنهض بإستراتيجيات الجامعة في كل المجالات وبخاصة البحث العلمي.

ووافق د.جابر نصار رئيس الجامعة على إنشاء بيت الخبرة لجامعة القاهرة، حيث يتكون من 15 عضوا بينهم عدد من العلماء في الداخل والخارج.

وأشار د.جمال عصمت نائب رئيس جامعة القاهرة لشؤون الدراسات العليا والبحوث إلى أن جامعة القاهرة تستهدف الاستفادة من خبرات العلماء المصريين بالخارج مع علماء الجامعة بالداخل في التخطيط لإستراتيجيات التطوير في الجامعة من خلال بيت الخبرة الذي يضم عددا من علماء مصر بالخارج، من بينهم د.فاروق الباز عضو المجلس العلمي الاستشاري لرئيس الجمهورية، والعالم المصري د.مصطفى السيد، رئيس كرسي «يوليوس براون» في معهد جورجيا للعلوم والتكنولوجيا في الولايات المتحدة الأميركية، ود.هاني النقراشي خبير الطاقة العالمي، ود.محمد الجمل رئيس الاتحاد الدولي للمصريين في الخارج.

وأضاف ان من أعضاء بيت الخبرة من علماء مصر في الداخل د.مصطفى كمال طلبة الأستاذ بكلية العلوم، ود.وائل الدجوي وزير التعليم العالي السابق، ود.حورية توفيق مجاهد أستاذ الاقتصاد بالجامعة، ود.محمد علي شهيب الأستاذ بكلية التجارة، ود.مها سيد الرباط الأستاذة بكلية الطب، ود.مصيلحي علي مصيلحي الأستاذ بكلية الصيدلة، ود.علاء عصام الشاذلي الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ود.سعد نصار الأستاذ بكلية الزراعة، ود.أحمد مجدي حجازي الأستاذ بكلية الآداب.

مشروع قانون بتحويل مقر حزب مبارك إلى متحف للفاسدين

القاهرة ـ العربية.نت: كشفت وزارة العدالة الانتقالية المصرية انها تعتزم من خلال مشروع قانون مفوضية العدالة الانتقالية إنشاء متحف على غرار الموجود في جنوب أفريقيا، لتدون فيه أسماء كل من أفسدوا الحياة السياسية والجرائم التي ارتكبوها وتاريخها، والمكان المقترح لهذا المبنى هو مقر «الحزب الوطني» المحترق بكورنيش النيل، والذي كان يترأسه الرئيس الأسبق حسني مبارك.

وأشارت الوزارة إلى أن مشروع القانون يتكون من نحو 60 مادة، تم الانتهاء من معظم المواد عدا باب العقوبات والذي مازال النقاش والدراسة تجري بشأنه، ومن المتوقع أن تصدر المسودة الأولى لمشروع القانون خلال 10 أيام، مضيفة أن المدة الزمنية التي ستحقق فيها المفوضية ستبدأ من يوم 8 أكتوبر 1981 وحتى الآن، وستكون في جرائم الإفساد السياسي والاقتصادي، والجرائم المتعلقة بحقوق الإنسان بعيدا عن القضايا الجنائية التي تختص بها المحاكم العادية.

وقال المستشار أشرف العشماوي، مساعد وزير العدالة الانتقالية، إن مشروع القانون سيتضمن التحقيق في «قضايا قتل المتظاهرين أو تعذيب المحتجزين والمسجونين وهي جرائم من اختصاص القضاء العادي، ولن تدخل في نطاق عمل المفوضية، لأنه تمت إحالتها عقب ثورة يناير مباشرة للقضاء العادي».

وأوضح العشماوي ان مفوضيات العدالة الانتقالية تعمل على 3 محاور، وهي تقصي الحقائق والمحاسبة والعفو، موضحا انه بالاطلاع على تجارب الدول التي سبقت مصر في العدالة الانتقالية ومنها جنوب أفريقيا ودول أميركا اللاتينية والمغرب العربي، وجد أن هناك عدة بدائل لتحقيق ركن المحاسبة، في مقدمتها المحاكم الجنائية العادية، وهو ما اتبعته مصر فعليا عقب ثورة 25 يناير.

أما البديل الثاني، بحسب العشماوي، فيتمثل في العفو مقابل الاعتراف بالجريمة، وهو ما لجأت إليه جنوب أفريقيا، والبديل الثالث هو ما اتبعته دول أميركا اللاتينية، حيث لجأت إلى قوانين الفساد السياسي مع تطعيمها بمواد جديدة، وهذا ما نعمل عليه في مشروع القانون، حيث إن هذا أكثر البدائل التي وجدناها تناسب مصر، من خلال إنشاء محاكم متخصصة لتوقيع عقوبات سياسية على المتهمين وليست جنائية.

وعن بعض العقوبات المقترحة في مشروع القانون، قال العشماوي إنها تتضمن الحرمان من الظهور في وسائل الإعلام والحرمان من مباشرة الحقوق السياسية مدى الحياة، وغرامات مالية، وتخليد ذكرى الجريمة تاريخيا.

وردا على ذلك قال الخبير القانوني د.عصام البطاوي، إن المقترح غير قانوني ولا يتفق مع المواثيق الدولية، ولا يوجد له نص قانوني أو دستوري، كما أنه لا يليق بدولة مثل مصر، مضيفا ان الرئيس الأسبق حسني مبارك حصل على البراءة في جميع القضايا التي حوكم فيها، فهل يعقل بعد ذلك أن نصفه بالفاسد ونضع اسمه في قاعة المتحف، وكذلك الأمر بالنسبة لباقي قيادات الحزب ممن حصلوا على البراءة.

وأضاف ان الشرائع السماوية ترفض مثل هذا المقترح، فليس من الإسلام التشهير بالأبرياء دون ذنب من أجل تصفية الحسابات السياسية، مؤكدا ان الحكومة سترفض هذا المقترح فور صدوره، كما سيرفضه البرلمان القادم، خاصة أنه لا يوجد تعريف محدد للفساد السياسي في مصر.

وقال إن المادة 95 من الدستور تؤكد ان العقوبة شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون، متسائلا: على من سيطلق القانون المقترح مصطلح الفاسدين إذا كان أغلب أعضاء «الحزب الوطني» حصلوا على البراءة في جميع القضايا؟